# اتّجاهات كميّة الجريمة في ليبيا

دكتور
مصطفى عمر التير

## مقدمـــة :

تهتم المجتمعات الحديثة بحصر عدد الجرائم التي يرتكبها الأفراد كل عام وأنواع هذه الجرائم وموسميتها وتوزيع مرتكبيها على فئات السن والمستويات الاقتصادية والمناطق السكنية المختلفة. ثم توضع جميع هذه المعلومات تحت تصرف الباحثين والمهتمين لدراستها وتحليلها بقصد تفسير ظاهرة الجريمة في المجتمع وتقييم الأجهزة المسئولة عن محاربة الجريمة ومدى فعالية وسائل المكافحة واقتراح البرامج التي قد تحد من انتشار الجريمة.

وتختلف المجتمعات من حيث توفر إحصائيات دقيقة ومفصلة لكمية الجريمة. وتفتقر البلدان النامية عادة إلى الإحصائيات الدقيقة في المجالات المختلفـــة.

وتعاني ليبيا كغيرها من البلدان النامية من عدم توفر الإحصائيات للظواهر الاجتماعية المختلفة. وإذا توفرت الإحصائيات حول مجال ما فإنها تقتصر عادة على سنوات معدودة فتكون بذلك محدودة الفائدة إذا كانت طبيعية البحث العلمي تستدعي إجراء مقارنات لأرقام جمعت خلال سنوات متعددة في محاولة للتعرف على اتجاه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية. ولذلك ينصب اهتمامنا في هذا البحث على الأرقام الخاصة بالسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ وهي السنوات التي تتوفر عنها إحصائيات مفصلة عن عدد الجرائم وأنواعهـــا وموسميتها في ليبيا. وسنستعمل اصطلاح «كمية الجريمة» للإشارة إلى عدد الجرائم التي تسجلها أجهزة الشرطة خلال سنة ميلادية. وبالطبع لن يمثل

الاصطلاح المستعمل هنا الكمية الفعلية للجريمة في هذا المجتمع لأن هنالك أفعالاً كثيرة يمكن أن تدخل تحت تصنيف السلوك الإجرامي ترتكب من قبل أفراد المجتمع ولا تسجلها أجهزة الشرطة إما لأن أجهزة الشرطة لم تبلغ بوقوع هذه الأفعال أو أن أجهزة الشرطة تعلم بوقوع الأفعال ولكن لسبب من الأسباب لم تقم هذه الأجهزة بتسجيلها في سجلاتها الرسمية وبالتالي لا تحسب ضمن «كمية الجريمة»، وكلما كان عدد الأفعال المنحرفة التي تغفل أجهزة الشرطة أمر تسجيلها كبيراً كانت «كمية الجريمة» بالمفهوم الرسمي أي محسوبة بعدد الأفعال المنحرفة التي سجلتها أجهزة الشرطة – بعيدة عن تمثيل الكمية الفعلية للجريمة في المجتمع. وتعتمد نسبة عدد الجرائم التي لا تنتبه لها أو لا تسجلها الأجهزة الرسمية المكلفة بتطبيق القانون وتعقب المخالفين للقوانين على عوامل كثيرة أهمها: (١) درجة كفاية الأجهزة الرسمية ومدى استعداد أفرادها للقيام بواجباتهم على الوجه الأمثل. (٢) مدى تعاون الجمهور لتنفيذ نصوص القانون والامتثال للأوامر ومحاربة الانحراف. (٣) درجة نشاط الجماعات والمنظمات التي تتدخل في اختصاصات الأجهزة الرسمية وتحول دون قيام هذه الأجهزة بتعقب بعض المنحرفين وتوقيع العقوبة عليهم.

ويبدو أنه بالإمكان القول أن الكمية الرسمية للجريمة في ليبيا تمثل الكمية الفعلية للجريمة في هذا المجتمع تمثيلاً مناسباً. فمراكز الشرطة منتشرة في جميع أرجاء البلاد حتى في المناطق النائية كما أن الإمكانيات الفنية المتوفرة لدى أجهزة الشرطة تبدو جيدة، كما لا توجد في هذا المجتمع منظمات تشبه تلك العصابات التي تتدخل في شئون رجال الأمن في بعض المجتمعات، وكذلك لا يوجد تنظيم قبلي قوي يفرض نفسه على أجهزة الأمن كما هو الحال في كثير من المجتمعات الإفريقية مثلاً.

# إحصائيات الجريمة

دأبت أجهزة الشرطة منذ عام ١٩٦٥ على إصدار منشورات إحصائية تتضمن عدد الجرائم المبلغ عنها وأنواعها وموسمية وقوعها موزعة على محافظات الجمهورية . وتصنف الجريمة في هذه المنشورات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي المخالفات والجنح والجنايات . وتفصل الأقسام الثلاثة إلى مخالفات وجنح ضد الأموال وجنح ضد الأشخاص وجنح أخرى وجنايات ضد الأموال وجنايات ضد الأشخاص . ثم تنتقل إحصائيات الشرطة إلى مرحلة أخرى في التفصيل فتوزع عدد الجرائم على حوالى اثنين وعشرين نوعاً مرتبة كالآتي :

الجنايات والجنح ضد شخصية وكيان الدولة .
الجرائم ضد الإدارة التي يرتكبها الموظفون .
الجرائم التي ترتكب ضد القضاء .
الجرائم ضد الدين والتعدي على حرمة الأموات
الجرائم ضد السلامة العامة .
الجرائم ضد الأفراد وحياتهم وسلامتهم .
الجرائم ضد الأسرة .
الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق .

الجرائم ضد حرية الأفراد .
الجرائم الماسة بالشرف .
الجرائم ضد الأموال بالعنف ضد الأشياء والأشخاص .
المخالفات المتعلقة بالنظام العام .
المخالفات المتعلقة بالسلامة العامة .
المخالفات المتعلقة بالآداب العامة .
المخالفات المتعلقة بالحماية العامة للأموال .
مخالفات الزراعة والغابات .
قضايا الطـــرق .
قضايا أخرى تقع تحت قوانين خاصة .
قضايا نصت عليها قوانين أخرى .

كما تهتم إحصائيات أجهزة الشرطة بتسليط الضوء على ما يسمى بالجرائم الهامة وقد اقتصرت قائمة الجرائم الهامة حتى عام ١٩٦٩ على إحدى عشر نوعاً هي : القتل عمداً والقتل بدون قصد والانتحار والشروع في القتل والاعتداء الخطير وخطف الأشخاص والجرائم الجنسية وسرقة بالإكراه وسرقة بالكسر وسرقة الحيوان وسرقات أخرى .

ومع نشرة عام ١٩٧٠ أصبحت الجرائم الهامة تمثل القتل عمداً ، قتل الوليد صيانة للعرض ، قتل الخطأ الناتج عن إهمال ، الشروع في القتل، اعتداء خطير ، خطف الأشخاص ، تزييف العملة ، المخدرات ، المواقعة ، حريق جنائي ، سرقة بالإكراه ، سرقة بالكسر ، سرقات أخرى، سرقة السيارات للاستعمال المؤقت ، وسرقة الحيوان .

كما توضح هذه الإحصائيات عدد القضايا التي عرضت على المحاكم في كل سنة وكيفية التصرف في هذه القضايا ومقارنات بين عدد الجنايات والجنح والمخالفات مع بيان نسبة النقص أو الزيادة في كمية الجريمة .

ويوضح الجدول رقم ( ١ ) كمية الجريمة مصنفة إلى مخالفات وجنح وجنايات خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ [١].

**جدول رقم (١) كمية الجريمة للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢**

| السنة | المخالفات | الجنح | الجنايات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٣٨,٨٧<br>( ١٣٣٨٦ ) | ٦٠,٨٠<br>( ٢١٤٩٤ ) | ١,٣٣<br>( ٤٦٧ ) | ١٠٠<br>( ٣٥٣٤٧ ) |
| ١٩٦٦ | ٢٤,١٢<br>( ٧٧٣٨ ) | ٧٤,٤٨<br>( ٢٣٨٩٠ ) | ١,٤٠<br>( ٤٤٧ ) | ١٠٠<br>( ٣٢٠٧٥ ) |
| ١٩٦٧ | ٣٨,٥٥<br>( ١٥٩٧٣ ) | ٥٩,٨٨<br>( ٢٤٨٠٨ ) | ١,٥٧<br>( ٦٤٣ ) | ١٠٠<br>( ٤١٤٢٤ ) |
| ١٩٦٨ | ٣٧,٨٠<br>( ١٥٤٧٧ ) | ٦٠,٩٢<br>( ٢٤٩٤١ ) | ١,٢٨<br>( ٥٢٢ ) | ١٠٠<br>( ٤٠٩٤٠ ) |
| ١٩٦٩ | ٣٦,٧<br>( ١٧١٠٦ ) | ٦٢,—<br>( ٢٨٩١٠ ) | ١,٣<br>( ٥٧٥ ) | ١٠٠<br>( ٤٦٥٩٢ ) |
| ١٩٧٠ | ١٠,٣٢<br>( ٣٥٧٣ ) | ٨٧,٣٢<br>( ٣٠٢٢٠ ) | ٢,٣٦<br>( ٨١٣ ) | ١٠٠<br>(٣٤٦٠٦)* |
| ١٩٧١ | ١٢,٠٥<br>( ٤٥٥١ ) | ٨٥,٨٨<br>( ٣٢٤١٩ ) | ٢,٠٧<br>( ٧٧٩ ) | ١٠٠<br>( ٣٧٧٤٩ ) |
| ١٩٧٢ | ١٣,٠٥<br>( ٥٣٤٠ ) | ٨٤,٣٣<br>( ٣٤٥٠٦ ) | ٢,٦٢<br>( ١٠٦٨ ) | ١٠٠<br>( ٤٠٩١٤ ) |

* شملت جميع الأرقام باستثناء السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ نوعاً من المخالفات يعرف بقضايا الطـــرق .

(١) أخذت الأرقام الخاصة بعدد القضايا من النشرات الرسمية التي تصدرها وزارة الداخلية بالجمهورية العربية الليبية .

وقد يتبادر إلى الذهن بعد إلقاء النظر على الجدول رقم ( ١ ) بأن كمية الجريمة تسير في خط متعرج يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ بعد أن بلغ عدد القضايا في عام ١٩٦٧ ( ٤١٤٢٤ ) نجد العدد ينخفض إلى ( ٤٠٩٤٠ ) في عام ١٩٦٨ ثم يعود فيرتفع في عام ١٩٦٩ ثم ينخفض إلى رقم صغير نسبياً في عام ١٩٧٠ وهكذا .

ويبدو أنه ليس من السهولة بمكان التعرف على الأسباب التي أدت إلى انخفاض كمية الجريمة في عام ١٩٦٨ ثم ارتفاعها بنسبة كبيرة في عام ١٩٦٩ . ولكن يبدو أن انخفاض الرقم الدال على عدد القضايا للسنوات ٧٠ ـ ٧٢ يرجع إلى أن المخالفات التي تعرف بقضايا الطرق قد استثنيت من إحصائيات الشرطة لهذه السنوات وإذا ألقينا نظرة على الجدول رقم ( ٢ ) لاتضحت نسبة هذا النوع من القضايا لمجموع القضايا في كل سنة وهي نسبة عالية تجاوزت الخمسين في المائة في سنة من السنوات .

**جدول رقم (٢) عدد قضايا الطرق للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩**

| السنة | عدد قضايا الطرق | النسبة المئوية لقضايا الطرق بالمقارنة مع كمية الجريمة |
|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ١٣١٧٦ | ٣٧,١ |
| ١٩٦٦ | ١٧٥٥٥ | ٥٤,٤ |
| ١٩٦٧ | ١٦٤١٠ | ٣٩,٦ |
| ١٩٦٨ | ١٦١٢٣ | ٣٩,٣ |
| ١٩٦٩ | ١٦٧١٠ | ٣٥,٨ |

وعلى الرغم من أن الأرقام الدالة على كمية الجريمة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ لم تشتمل المخالفات التي تندرج تحت قضايا الطرق إلا أنها تشتمل قضايا الطرق المصنفة كجنح أو جنايات .

وإذا وجه الاهتمام إلى الجنح والجنايات فإن كمية الجريمة تسير إلى أعلى في خط يكاد يكون مستقيماً . والجدول رقم ( ٣ ) يوضح كمية ونسبة الزيادة في عدد الجرائم المصنفة كجنح وجنايات .

**جدول رقم (٣) عدد الجنح والجنايات للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢**

| السنة | عدد الجنح والجنايات | النسبة المئوية للزيادة | عدد الجنح والجنايات لكل ١٠٠,٠٠٠ |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٢١٩٦١ | — | ١٣٥٤ |
| ١٩٦٦ | ٢٤٣٣٧ | ١٠,٨ | ١٤٨٤ |
| ١٩٦٧ | ٢٥٤٥١ | ٤,٦ | ١٤٥٦ |
| ١٩٦٨ | ٢٥٤٦٣ | ٠,٠٥ | ١٤٠٨ |
| ١٩٦٩ | ٢٩٤٨٦ | ١٥,٧ | ١٥٧٢ |
| ١٩٧٠ | ٣١٠٣٢ | ٥,٢ | ١٥٩٠ |
| ١٩٧١ | ٣٣١٩٨ | ٦,٩ | ١٦٤٦ |
| ١٩٧٢ | ٣٥٥٧٤ | ٦,٥ | ١٧٠٢ |

ويوضح الجدول رقم ( ٣ ) أن كمية الجريمة محسوبة بعدد الجنايات والجنح في تزايد مستمر ، كما يتضح من نفس الجدول أن نسبة الزيادة السنوية في كمية الجريمة غير ثابتة وأنها تتغير من عام إلى آخر تغير مفاجيء فمثلاً بينما زادت نسبة كمية الجريمة في عام ١٩٦٦ بمقدار ١٠,٨ ٪ وفي عام ١٩٦٩ بمقدار ١٥,٧ نجدها تنخفض فجأة في عام ١٩٦٨ إلى ٢/١ ٪ ولعل أعلى الفروق بين الأرقام الدالة على كمية الجريمة بين سنتين متتاليتين هو الفرق الموجود ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . ومن الصعب على الباحث أن يجد في الأرقام الرسمية في نشرات وزارة الداخلية ما يبرر به الهبوط النسبي في كمية الجريمة في عام ١٩٦٨ إذ لا بد من توفر معلومات إلى جانب الأرقام الرسمية لتفسير هذا

الوضع غير الطبيعي . ونقول وضع غير طبيعي لأن المجتمع لم يحافظ على هذه النسبة البسيطة نسبياً في كمية الجريمة فنرى أرقام الجريمة ترتفع بصورة كبيرة في العام الذي يليه ثم تحافظ على معدل زيادة شبه ثابت في بقية السنوات التي تلت عام ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من أن عدد سكان ليبيا قد زاد خلال الثمان سنوات التي تحت الدرس بحوالى ٢٩٪ إلا أن كمية الجريمة محسوبة بعدد الجنايات والجنح قد ارتفعت بمقدار ٦٢٪ وهذه نسبة عالية خصوصاً إذا أخذ في عين الاعتبار تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع كمية الدخل وانتشار التعليم خلال الثمان سنوات الأخيرة . إن هذا الارتفاع الهائل في كمية الجريمة يثير الاهتمام ويفرض على الباحثين مهمة تقصي الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة .

## بعض ملامح اتجاهات الجريمة في ليبيا :

يقرر علماء الإجرام أن جرائم الاعتداء على الأشخاص بالضرب والإيذاء هي أكثر أنواع الجرائم شيوعاً في المجتمعات ذات الطابع البدوي أو الريفي بينما تسود المجتمعات الحضرية ما يعرف بالجرائم ضد الأموال . ويرجع هذا إلى أن طبيعة الفرد في المجتمع الحضري الصناعي تختلف كثيراً عن طبيعة الفرد البدوي أو الريفي . وذلك لاختلاف أنمـــاط الحياة ولتغير الاتجاهات نحو الآخرين وإلى تغير النظرة إلى الدخل المحسوب بالنقود وبالأشياء المادية . فأنواع الأنشطة المتوفرة في المجتمع الحضري تختلف تمام الاختلاف عن تلك الموجودة في البادية أو في الريف ـ كما أن الفرد في المجتمع الحضري يميل إلى حل الكثير من مشاكله عن طريق النقاش أو باللجوء إلى الأجهزة الرسمية المسئولة عن حفظ الأمن . بينما يعمد الفرد البدوي أو الريفي في كثير من الأحيان إلى حل مشكلاته مع الآخرين عن طريق استعمال القوة البدنية وكثيراً ما ينظر إلى المشكلة على أنها تخصه وحده وعليه أن يجد لها الحل دون الالتجاء إلى الغير ـ كالشرطة مثلاً ـ ثم إن توفر الأشياء المادية في المجتمع الحضري

وتقدير الأفراد للماديات والعمل على اقتنائها يجعل الجميع يسعى للحصول عليها فيضطر بعض من تعوزهم الإمكانيات المشروعة إلى الاستعانة بالوسائل غير المشروعة للوصول إلى الغاية . وتجدر الإشارة إلى أننا عندما نستعمل اصطلاح ( الفرد البدوي ) واصطلاح ( الفرد الحضري ) لا نقصد ساكن البادية وساكن الحضر وإنما نعني أسلوب حياة وطرائق تفكير وأنشطة يومية . أي بعبارة أخرى نعني بالفرد البدوي هو ذلك الفرد الذي يتصرف في شئون حياته اليومية بطريقة تتناسب وما يمكن أن يسمى بنمط حياة المجتمع البدوي . ولذلك قد يسكن الفرد البدوي في مدينـــة أي بمعنى أن ساكن المدينة قد يحيا حياة الفرد الذي ينتمي إلى ما يمكن أن يسمى بالمجتمع البدوي والعكس صحيح. وعادة يحدث مثل هذا التداخل بنسب أعلى في المجتمعات النامية التي تمر بمرحلة تحول اجتماعي سريع .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الجدول رقم ( ٤ ) لبدى واضحاً أن كمية الجريمة ضد الأشخاص أعلى من كمية الجريمة ضد الأموال في جميع السنوات التي توفرت عنها إحصائيات .

وتعكس هذه الأرقام بعض الصفات الاجتماعية لساكني هذا الجزء من العالم . وعلى الرغم من أن المجتمع يمر بمرحلة تغير اجتماعي سريع في اتجاه حياة المجتمع المدني فإن اتجاه كمية الجريمة مصنفة إلى جرائم ضد الأموال وجرائم ضد الأفراد لم يتغير بعد . ولكننا نتوقع أن يتغير طابع الجريمة في ليبيا وتصبح ( الجرائم ضد الأموال ) أكثر من تلك التي ( ضد الأفراد ) . ولعله يمكننا توضيح الفرض الذي قدمناه بخصوص توقعنا للتغير الذي سيحدث على اتجاه كمية الجريمة في ليبيا بإجراء مقارنة بين مجتمع بلغ درجة عالية من التمدن وبين مجتمعنا وسنختار المجتمع الأمريكي لأنه يمثل تناقضات قد لا تتوفر في بقية المجتمعات المتمدنة .

جدول رقم (٤) تصنيف الجنح والجنايات للسنوات ٦٥ـ٧٠ م

| السنة | جنح وجنايات ضد الأموال | جنح وجنايات ضد الأشخاص | جنح أخرى | المجمـــوع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٢٤,_ | ٤٩,٢ | ٢٦,٨ | ١٠٠ |
| | ( ٥٠٦٩ ) | ( ١٠٨٠١ ) | ( ٦٠٩١ ) | ( ٢١٩٧١ ) |
| ١٩٦٦ | ٢٥,٨ | ٤٩,٤ | ٢٤,٨ | ١٠٠ |
| | ( ٦١٥٠ ) | ( ١٢١٢١ ) | ( ٦٠٦٦ ) | ( ٢٤٣٣٧ ) |
| ١٩٦٧ | ٢٥,٨ | ٤٥,٤ | ٢٨,٨ | ١٠٠ |
| | ( ٦٥٥٧ ) | ( ١١٥٤٨ ) | ( ٧٣٤٦ ) | ( ٢٥٣٩٨ ) |
| ١٩٦٨ | ٢٦,٤ | ٤٢,٩ | ٣٠,٧ | ١٠٠ |
| | ( ٦٧١٥ ) | ( ١٠٩٢٠ ) | ( ٧٨٢٨ ) | ( ٢٥٤٦٠ ) |
| ١٩٦٩ | ٢٥,٦ | ٤١,٩ | ٣٢,٥ | ١٠٠ |
| | ( ٧٥٤٤ ) | ( ١٢٣٣٥ ) | ( ٩٦٠٧ ) | ( ٢٩٤٨٨ ) |
| ١٩٧٠ | ٢٥,٦ | ٤١,٩ | ٣٢,٥ | ١٠٠ |
| | ( ٩٧٣٩ ) | ( ١٢٠٤٤ ) | ( ٩٢٥٠ ) | ( ٣١٠٣٣ ) |
| ١٩٧١ | ٢٨,٧ | ٣٦,١ | ٢٣,٢ | ١٠٠ |
| | ( ١٠٨٥١ ) | ( ١٣٦٢٢ ) | ( ٨٧٢٥ ) | ( ٣٧٧٤٩ ) |
| ١٩٧٢ | ٢٩,_ | ٣٤,٦ | ٢٣,٤ | ١٠٠ |
| | ( ١١٨٧٣ ) | ( ١٤١٤٨ ) | ( ٩٥٥٣ ) | ( ٤٠٩١٤ ) |

لقد اكتسب المجتمع الأمريكي على مر السنين شهرة خاصة في مجال جرائم العنف وتهديد حياة الأفراد وقد حافظ المواطن الأمريكي على تقليد يرجع إلى الفترة التي بدأت فيها هجرة الأوروبيين للاستيطان في القارة الجديدة وهو تقليد يستند إلى إيمان بأن كل فرد مسئول عن حماية نفسه والذود عن حريته وأخذ حقه ولو بقوة السلاح . ولقد كان السلاح متوفراً لكل من يريد أن يدفع الثمن خلال جميع الفترات التاريخية التي مر بها هذا المجتمع وعلى الرغم من

أن كثرة حوادث الاعتداء على أرواح الزعماء السياسيين في الفترة الأخيرة قد أثارت موجة من الاستنكار لحمل السلاح بين الكثيرين من أفراد المجتمع الأمريكي إلا أنه حتى الآن بإمكان كل من يعيش في هذا المجتمع الحصول على سلاح بسهولة لا يكاد المرء يجد لها مثيلاً في مجتمع من مجتمعات الوقت الحاضر . وبالإضافة إلى أن أغلب أفراد هذا المجتمع يقتني المسددسات بأنواعها والخناجر المميتة فإن الكثيرين يمتلكون البنادق وفي بعض الأحيان حتى المدافع . ولذلك يتميز المجتمع الأمريكي بكثرة وتنوع عصاباته وهذه منتشرة بين جميع فئات المجتمع فهنالك عصابات جميع أفرادها من الأطفال وكذلك عصابات أعضاءها سن الشباب وأخرى أعضاءها من الرجال بل أن هنالك عصابات جميع أعضائها من النساء . ولم تشتهر عصابات المافيا وتنتشر أساليبها إلا بعد أن هاجرت هذه العصابات من موطنها الأصلي بإيطاليا إلى أمريكا وهي اليوم تشكل هناك قوة هائلة تجعل من ابتزاز الأموال هدفاً ومن الاغتيال والإيذاء الجسمي وسيلة .

ومع الذي ذكرناه عن المجتمع الأمريكي فإن الجرائم ضد الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير من التي تسجلها الأجهزة الرسمية في المجتمع الليبي . فمثلاً بلغ عدد هذا النوع من الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٥ حوالى ( ١٨٤,٧ ) جريمة لكل ( ١٠٠,٠٠٠ ) نسمة . بينما كان الرقم الدال على هذا النوع من الجريمة في ليبيا في نفس العام ( ٦٦٥,٩ ) جريمة لكل ( ١٠٠,٠٠٠ ) نسمة . وإذا قارنا ما بين البلدين في نفس العام بالنسبة لعدد الجرائم التي ارتكبت ضد الأموال نجد أن الرقم الخاص بالولايات المتحدة يصل إلى ( ١٢٤٩,٦ ) جريمة[1] بينما لا يتجاوز الرقم في

---

(١) أخذت الأرقام الخاصة بمعدلات الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية من :

Donald R. Cressey And David A. Ward, Delinquency, Crime And Social Process, New York : Harper And Row, Publishers, 1969, P. 19.

ليبيا ( ٣١١,٨ ) جريمة لكل ( ١٠٠,٠٠٠ ) نسمة .

ونتيجة لحركة التغيير المستمر في كثير من صفات المجتمع الليبي وسيره في طريق التحول إلى مجتمع حضري يعتمد على الصناعة والخدمات أكثر من اعتماده على الزراعة والرعي فنتوقع أن ينعكس هذا على نوع الجريمة فتتجه الجرائم ضد الأموال نسبياً إلى أعلى بينما تتناقص الجرائم ضد الأشخاص . ويوضح الجدول رقم ( ٤ ) أن عدد الجنح والجنايات ضد الأموال في تزايد مستمر وبعد أن كان مجموعها في عام ١٩٦٥ ( ٥٠٦٩ ) جريمة بلغت في عام ١٩٧٢ ( ١١٨٧٣ ) جريمة أي بزيادة تصل إلى حوالي ١٣٤٪ ولكن الجريمة ضد الأشخاص لم تتأثر كثيراً كما كان يتوقع ولم تتجه بعد نحو الهبوط . ولكن على الرغم من أن عدد الجرائم ضد الأشخاص زاد خلال فترة الثمان سنوات بنسبة تصل إلى ٣١٪ فإن عدد هذا النوع من الجريمة بالنسبة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان لم يتأثر كثيراً ويكاد يكون ثابتاً .

**جدول رقم (٥) عدد الجنح والجنايات ضد الأموال وعدد الجنح والجنايات ضد الأشخاص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة للسنوات ٦٥–٧٢**

| السنة | عدد الجنح والجنايات ضد الأموال لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة | عدد الجنح والجنايات ضد الأشخاص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة |
|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٣١١,٨ | ٦٦٥,٩ |
| ١٩٦٦ | ٣٦١,٤ | ٦٩٧,١ |
| ١٩٦٧ | ٣٦٠,٧ | ٦٤٠,٤ |
| ١٩٦٨ | ٣٦٦,٠ | ٥٨٠,٤ |
| ١٩٦٩ | ٣٦٩,١ | ٦٣٢,٩ |
| ١٩٧٠ | ٤٩١,٩ | ٥٨٥,٦ |
| ١٩٧١ | ٥٣٨,٢ | ٦٧٥,٧ |
| ١٩٧٢ | ٥٦٨,١ | ٦٧٦,٩ |

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم ( ٥ ) أن كمية الجريمة ( محسوبة بعدد الجنح والجنايات ) تزيد بمعدل سنوي يعادل ٩٪ أو أن كمية الجريمة ترتفع من سنة إلى أخرى بما يقارب ثلاثة أضعاف الزيادة السنوية للسكان والتي تبلغ ٣,٧٪ .

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو ما هي أسباب هذه الزيادة الهائلة في نسبة الجريمة ؟ وهل ترجع هذه الزيادة إلى طبيعة أفراد هذا المجتمع أم أنها ترجع لصفات معينة في القوانين أم إلى كيفية تطبيق القوانين ؟

يحتاج الباحث للإجابة عن مثل هذه الأسئلة إلى توفر أنواع معينة من البيانات وبعض هذه الأنواع غير متوفرة في النشرات الرسمية للجريمة . ولذلك فستقتصر محاولتنا للإجابة عن الأسئلة المشارة هنا على تطوير تفسير مبسط لبعض الأرقام الواردة في هذا البحث في حدود إمكانيات البيانات التي توفرها النشرات الرسمية .

لقد أشارت بعض نتائج الدراسات المقارنة أن كمية الجريمة تميل إلى الارتفاع في المجتمع خلال فترات التغير الاجتماعي السريع [١] . اذ لوحظ أن هنالك ظواهر معينة تصاحب فترات التغير الاجتماعي السريع وأن نفس هذه الظواهر ترتبط بارتفاع نسب الجريمة . فمثلاً تتميز فترات التغير الاجتماعي السريع التي قد يمر بها مجتمع من المجتمعات بارتفاع نسبة عدد السكان الذين يغيرون أماكن سكناهم وأنماط أعمالهم وعلاقاتهم الاجتماعية من حين إلى آخر وخلال فترات زمنية قصيرة ، وكذلك يصاحب فترات التغير الاجتماعي السريع تغير في تركيب القيم وبعض المبادىء والمعايير ويصاحب هذا تغير في وسائل الضبط الاجتماعي ومؤسساته ، وقد أوضحت كثير من الدراسات أن درجة ارتباط هذه العوامل مع الجريمة عالية .

---

(1) Ruth Shone Cavan and Jordon T. Cavan, Delinquency and Crime; Cross-Cultural Perspective, New York : J. B. Lipplicott Company, 1968.

ويمر المجتمع الليبي خلال السنوات الأخيرة بمرحلة تغير سريع خصوصاً في الجانب الاقتصادي ولهذا الجانب آثار مباشرة على بقية جوانب حياة الفرد في المجتمـــع .

ومن أوضح نتائج هذه الطفرة الاقتصادية العدد الكبير نسبياً لأنواع العمل التي استحدثت وارتفاع أعداد تاركي الريف وتجمع أغلب السكان في عدد محدود من المدن . ولذلك يتوقع أن يرى المرء ارتفاعاً في كمية الجريمة خصوصاً بالنسبة لتلك الأنواع التي ترتبط عادة بالتقدم المادي كالسرقة والجرائم الجنسية – ويوضح الجدول رقم ( ٦ ) معدلات نمو أهم الجرائم خلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٢ ، وكما يبدو واضحاً أن الثلاثة أنواع الأولى وهي الجرائم المتعلقة بتهديد حياة الآخرين لم ترتفع معدلاتها بل أنها تتناقص باستمرار ولكن الجرائم الجنسية والسرقة تزيد بمعدلات سنوية سريعة وتظهر هذه الحقيقة بصورة أوضح في الجدول رقم ( ٧ ) وهو الجدول الذي يبين التغير الذي طرأ على كمية الجريمة بالنسبة لأهم أنواع الجرائم بالقياس إلى أرقام الجرائم في عام ١٩٦٥ وهي سنة الأساس . فعدد الجرائم التي تهدد حياة الأفراد وهي القتل والشروع في القتل والاعتداء الخطير انخفض عن عددها في سنة ١٩٦٥ في جميع السنوات باستثناء عام ١٩٦٩ . ولا نستطيع أن نحدد سبباً معقولاً لارتفاع أرقام عام ١٩٦٩ لهذا المجال من الجرائم ولكنه لا يمثل تغييراً في اتجاه هذه الجرائم لأننا نجد أن عدد جرائم القتل والشروع فيه والاعتداء الخطير تهبط خلال السنوات التي تلت عام ٦٩ .

وتعني هذه الأرقام الصغيرة نسبياً لهذا النوع من الجريمة أن أفراد هذا المجتمع يستنكرون بشدة أفعال العنف التي تهدد حياة الفرد . ولا شك أن القتل هو أشد الأفعال التي تهدد حياة الفرد عنفاً وكما يوضح الجدول رقم ( ٧ ) فإن عدد جرائم القتل لم تتعد في سنة من السنوات (١,٤٤) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة وهو رقم منخفض جداً بالمقارنة مع بقية المجتمعات – فقد بلغ عدد جرائم القتل في المكسيك مثلاً في عام ١٩٦٩ ( ٤٥,٦ ) جريمة وفي فرنسا عام

## جدول رقم (٦) عدد بعض الجرائم الهامة
## لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة للسنوات ١٩٦٥–١٩٧٢

| الجريمة | السنة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ |
| القتل عمداً | ١,٠٤ | ١,٣٦ | ١,٤٣ | ٠,٩٤ | ١,٤٤ | ٠,٧٧ | ١,٠٩ | ١,٢٩ |
| الشروع في القتل | ١,٤١ | ٠,٨٣ | ٠,٤٥ | ١,٢٩ | ١,٤٩ | ٠,٤١ | ٠,٩٤ | ٠,٧٦ |
| اعتداء خطير | ١,١٧ | ٠,٥٩ | ٠,٥٧ | ٠,٨٢ | ٠,٩٦ | ٠,٤١ | ٠,٤٤ | ٠,٤٧ |
| الجرائم الجنسية | ٣٧,١٧ | ٤١,٣٧ | ٤١,٣٤ | ٤٤,٨٥ | ٤٣,٤٦ | ٦١,٢٦ | ٥٣,٨٦ | ٦٥,٠٢ |
| سرقة بالإكراه | ١,٣٥ | ٠,٨٣ | ١,٠٣ | ١,٠٥ | ٠,٩٠ | ١,٣٨ | ١,٢٨ | ٤,١١ |
| سرقة بالكسر | ٢٤,٠٤ | ٢٠,٠٣ | ٢٧,٠٠ | ٢٥,٤٩ | ٢٩,٤٢ | ٣٨,٧٨ | ٣٦,٠٦ | ٥٠,٦٦ |
| سرقات أخرى | ١٣٤,٣٩ | ١٢١,٥٧ | ١٢٤,٤٨ | ١٣٢,٩٠ | ١٣٥,٥٧ | ١٧٠,٢١ | ١٧٦,٣٢ | ١٩٢,٧٧ |

## جدول رقم (٧) معدلات نمو بعض الجرائم الهامة
## للسنوات ١٩٦٥ – ١٩٧٢

| السنة | القتل عمداً والشروع في القتل والاعتداء الخطير | | الجرائم الجنسية | | السرقة بالكسر | | السرقات بجميع أنواعها بما في ذلك السرقة بالكسر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الرقم النسبي | العدد | الرقم النسبي | العدد | الرقم النسبي | العدد | الرقم النسبي |
| ١٩٦٥ | ٥٩ | ١٠٠ | ٦٠٣ | ١٠٠ | ٣٩٠ | ١٠٠ | ٢٥٩٢ | ١٠٠ |
| ١٩٦٦ | ٤٧ | ٨٠ | ٦٩٦ | ١١٥ | ٣٣٧ | ٨٦ | ٢٣٩٦ | ٩٢ |
| ١٩٦٧ | ٤٣ | ٧٣ | ٧٢١ | ١٢٠ | ٤٧١ | ١٢١ | ٢٦٦٠ | ١٠٣ |
| ١٩٦٨ | ٤٦ | ٧٨ | ٨١١ | ١٣٤ | ٤٦١ | ١١٨ | ٢٨٨٣ | ١١١ |
| ١٩٦٩ | ٧٣ | ١٢٤ | ٨١٥ | ١٣٥ | ٥٤٨ | ١٤٠ | ٣١٠٧ | ١٢٠ |
| ١٩٧٠ | ٣١ | ٥٢ | ١١٩١ | ١٩٧ | ٧٥٤ | ١٩٣ | ٤٠٩٠ | ١٥٨ |
| ١٩٧١ | ٥٠ | ٨٥ | ١٠٨٦ | ١٨٠ | ٧٤٧ | ١٨٦ | ٤٣٠٨ | ١٦٦ |
| ١٩٧٢ | ٥٣ | ٩٠ | ١٣٥٩ | ٢٢٥ | ١٠٥٩ | ٢٧١ | ٥١٧٤ | ٢٠٠ |

## جدول رقم (٨) الأموال المسروقة بالدينار الليبي
## ونسبة المسترد منها للسنوات ١٩٦٥ – ١٩٧٢

| السنة | جملة الأموال المسروقة | الرقم القياسي | نسبة الأموال المستردة ٪ | نوع السرقة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | سرقة بالإكراه ٪ | سرقة بالكسر ٪ | سرقات أخرى ٪ |
| ١٩٦٥ | ٢٠٠٢٩١ | ١٠٠ | ٦٦,٨ | ٠,٨٥ | ١٤,٢٣ | ٨٤,٩٢ |
| ١٩٦٦ | ٢١٥٠٢٨ | ١٠٧ | ٣٥,٨ | ٠,٦٢ | ٢٦,٧٨ | ٧٢,٦٠ |
| ١٩٦٧ | ٢٨٢٣٢١ | ١٤٠ | ٤١,٠ | ٠,١٦ | ٢٧,٤٢ | ٧٢,٤٢ |
| ١٩٦٨ | ٢٩٩٥٤٩ | ١٤٩ | ٤٦,٨ | ٤,٩٤ | ٢٣,١٢ | ٧١,٩٤ |
| ١٩٦٩ | ١٩٣٦٣٤ | ٩٦ | ٢٩,٣ | ٦,٨٣ | ٤٩,٦٤ | ٤٣,٥٣ |
| ١٩٧٠ | ٦٩٨٢٦١ | ٣٤٨ | ٣٧,٤ | ٠,٣٠ | ١٧,٠٠ | ٨٢,٧٠ |
| ١٩٧١ | ٥٦٤٩٥٨ | ٢٨٢ | ٥٢,٤ | ٠,٦١ | ٢٩,٤٧ | ٦٩,٩٢ |
| ١٩٧٢ | ٦٧٩٩٧٢ | ٣٣٩ | ٣٨,٨ | ١,٧١ | ٢٨,٤٩ | ٦٩,٨٠ |

١٩٦٩ (١٦,٧) جريمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٩ (٩,٥) جريمة وفي الكويت في عام ١٩٦٨ (٣,٥) جريمة. وفي كولومبيا في عام ١٩٦٧ (٢١,٥) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة[1].

وإذا كانت الجرائم التي تهدد حياة الفرد في تناقص في هذا المجتمع فإن بقية الجرائم الهامة تزداد من عام إلى آخر بنسبة هائلة. فارتفعت الجرائم الجنسية مثلاً خلال السنوات الثمان التي يشملها تقريرنا بحوالي ١٢٥٪ كما ارتفعت جرائم السرقة بالكسر خلال نفس الفترة بحوالي ١٧١٪ بينما ارتفعت جرائم السرقة بجميع أنواعها بحوالي ١٠٠٪. وجميع هذه النسب عالية خصوصاً إذا علم بأن عدد سكان ليبيا قد زاد في نفس الفترة الزمنية بما يعادل ٢٩٪ فقط. وتدعو هذه الحقيقة إلى وجوب البحث عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلات الجريمة بهذه الصورة غير الطبيعية.

وبالإضافة إلى الارتفاع الهائل في عدد جرائم السرقة فإن كمية الأموال المسروقة قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الثماني سنوات فزادت كما يوضح الجدول رقم (٨) بما يعادل ٢٣٩٪. وأغلب الأموال المسروقة كانت عن طريق ما يعرف بالسرقات الأخرى وهي تلك السرقات التي لا يستعمل فيها العنف أو الكسر. بينما كان نصيب الأموال التي سرقت عن طريق ما يسمى بالسرقة بالإكراه وهي أشد أنواع السرقات من حيث استعمال العنف ضد الأفراد محدوداً بل ولم تتجاوز نسبة هذه الأموال ١٪ في أغلب السنوات التي يشملها هذا التقرير. وبينما كانت نسبة الأموال التي سرقت عن طريق استعمال العنف ضد الأشياء التي تحتوي على الأموال حوالى ١٤٪ في سنة ١٩٦٥ بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ ما يقارب ثلث الأموال المسروقة في ذلك العام. وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) نلاحظ مرة أخرى أن الأرقام الخاصة بعام ١٩٦٩ تنفرد بصفات متميزة. ففي هذا العام بلغت نسبة الأموال

---

(1) Demographic Yearbook, 22 Issue, United Nations Publications, 1970, PP. 694 - 706.

المسروقة بالإكراه أعلى نسبة في الجدول حوالى ٧٪ كما بلغت نسبة كمية الأموال المسروقة بالكسر إلى ما يقرب من نصف كمية الأموال المسروقة ولكن كمية الأموال المسروقة في عام ١٩٦٩ كانت أقل من كمية الأموال المسروقة في أي عام آخـــر .

ويوضح الجدول رقم (٨) أن نسبة الأموال المستردة تتذبذب من عام إلى آخر فبعد أن نجدها تزيد عن ٦٦٪ في عام ١٩٦٥ نراها تنخفض إلى حوالى ٢٩٪ في عام ١٩٦٩ .

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند النظر إلى الأرقام الخاصة بنسب الأموال المستردة أن بعض الأموال قد تسترد خلال فترة زمنية لاحقة وخصوصاً تلك الأموال التي يتم سرقتها في نهاية أحد الأعوام . ولذا يبدو أن أجهزة الشرطة تقوم بمجهود جيد لاكتشاف الأموال المسروقة واسترجاعها .

ويبدو واضحاً من الجداول الإحصائية التي تضمنها هذا التقرير أن معدلات نمو الجريمة تزيد بنسبة أعلى بكثير من نسبة زيادة السكان . وإن معدل زيادة بعض أنواع الجرائم يدعو إلى القلق . ولكننا لا نستطيع في مثل هـــذا التقرير تقديم شيء أكثر من عرض للأرقام الخاصة بكمية الجريمة لأن تفسير هذه الأرقام يحتاج إلى توفر بيانات أخرى قد لا توجد في النشرات الرسمية لكمية الجريمة . ولذلك أثير عدد من الأسئلة في أكثر من مكان وتركت جميع هذه الأسئلة بدون إجابات . والأمل معقود على أن تصبح هذه الأسئلة موضوعات لدراسات متعمقة تهدف إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في هذا المجتمع ليتمكن المهتمون من وضع البرامج المناسبة للحد من انتشار الجريمة .

# المراجـــع


١ ـ الجمهورية العربية الليبية ، وزارة الداخلية ، إحصائيات الجرائم للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ .

2 — Cavan, Ruth S., and Jordan T. Cavan, Delinquency and Crime: Cross-Cultural Perspective, New York: J. B. Lipplicott Company, 1968.

3 Cressey, Donald R., and David A. Ward, Delinquency, Crime and Social Process, New York: Harper and Raw, Publishers, 1969.

4 — United Nations, Demographic Yearbook, 22 Issue, United Nations Publications, 1970.